جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

جريمة غسل الاموال وطرق مكافحتها والاثار المترتبة عليها

الباحثة: تماني محمد المري
طالبة ماجستير في تخصص العدالة الجنائية الدولية جامعة لوسيل
إشراف: الاستاذ الدكتور اكرم طراد الفايز
استاذ القانون الجنائي / كلية القانون جامعة لوسيل

ملخص:
يتناول هذا البحث ظاهرة غسل الأموال باعتبارها إحدى أخطر الجرائم الاقتصادية المعاصرة التي تُلقي بظلالها السلبية على استقرار الدول بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ تقوم هذه الجريمة على إضفاء صفة المشروعية على أموال تم الحصول عليها بطرق غير قانونية، من خلال سلسلة من العمليات المعقدة التي تهدف إلى إخفاء مصدرها الحقيقي. ويعرض البحث الإطار المفاهيمي لهذه الجريمة، مع توضيح مراحلها الأساسية التي تبدأ بمرحلة إدخال الأموال في النظام المالي، مرورًا بمرحلة التغطية أو الإخفاء التي يتم فيها تعقيد مسار الأموال، وانتهاءً بمرحلة الدمج التي تظهر فيها الأموال وكأنها ناتجة عن أنشطة مشروعة. كما يتطرق البحث إلى التداعيات الخطيرة لهذه الجريمة، مثل انخفاض معدلات الاستثمار، واضطراب حركة السيولة، وتفشي الفساد، وتقويض ثقة الأفراد في المؤسسات الرسمية.
وتتمثل الإشكالية الرئيسية التي يسعى البحث إلى معالجتها في التحديات التي تواجهها دولة قطر في التصدي لجرائم غسل الأموال، رغم ما تمتلكه من منظومة تشريعية متقدمة وإجراءات رقابية فعالة. إذ إن التطور المستمر في أساليب ارتكاب هذه الجريمة، إلى جانب استغلال التقنيات المالية الحديثة، مثل التحويلات الرقمية والأنظمة الإلكترونية، يشكل عائقًا أمام جهود المكافحة، حيث تُستخدم هذه الوسائل في تهريب الأموال وتمويه مصادرها بطرق يصعب اكتشافها.
ويهدف هذا البحث إلى تقديم فهم شامل لجريمة غسل الأموال من حيث تعريفها وآليات تنفيذها، مع تحليل آثارها المختلفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يسعى إلى دراسة القوانين المعمول بها في دولة قطر وتقييم مدى كفاءتها في مواجهة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الدولة سواء داخليًا من خلال أجهزتها الرقابية، أو خارجيًا عبر التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الجرائم المالية.
وقد توصلت نتائج البحث إلى أن الأساليب المستخدمة في غسل الأموال شهدت تطورًا كبيرًا، حيث أصبحت أكثر تعقيدًا وتنظيمًا، مما يصعّب عملية رصدها وتتبعها من قبل الجهات المختصة. كما أكدت النتائج أن لهذه الجريمة آثارًا سلبية عميقة على الاقتصاد الوطني، من خلال إضعاف بيئة الاستثمار، وزيادة معدلات الفساد، وتشويه المؤشرات الاقتصادية. وفي المقابل، أظهرت دولة قطر تقدمًا ملحوظًا في تحديث بنيتها التشريعية وتعزيز آليات الرقابة، إلى جانب توسيع نطاق التعاون مع الشركاء الدوليين لمواجهة هذه الجرائم.
وفي ضوء ما سبق تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم جهود مكافحة غسل الأموال، من أبرزها ضرورة تطوير أنظمة الرقابة المالية وتحديثها باستخدام أحدث التقنيات الرقمية، وتعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي لتبادل المعلومات والخبرات، إلى جانب تكثيف برامج التوعية المجتمعية لرفع مستوى الإدراك بخطورة هذه الجريمة. كما توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في مراجعة التشريعات وتحديثها بشكل دوري بما يتلاءم مع التطورات المستجدة في أساليب غسل الأموال.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Money Laundering Crime: Combatting Methods and Impacts

Researcher: Tamani Mohammed al marri
Master's Student in International Criminal Justice, Lusail University
Professor : AKRAM TRAD ALFAYEZ
PROFESS OF CRIMINAL LAW- LUSAIL UNIVERSITY -FACULTY OF LAW

Abstract:

This research examines money laundering, one of the most serious contemporary economic crimes, which negatively affects a country's economic, social, and political stability. It involves disguising illegally obtained funds as legitimate through complex processes, including placement, layering, and integration. The study highlights the impacts of this crime, such as reduced investment, disrupted liquidity, increased corruption, and weakened public trust in institutions.

The research focuses on the challenges Qatar faces in combating money laundering despite having advanced legislation and regulatory mechanisms. The continuous evolution of laundering methods and the use of modern financial technologies make tracking and detection difficult.

The study aims to provide a clear understanding of money laundering, its methods, and its economic, social, and political consequences. It also assesses Qatar's laws and examines domestic and international efforts to combat these crimes. Findings indicate that laundering techniques are becoming increasingly complex, causing significant negative effects on the economy, while Qatar has made notable progress in updating laws, strengthening oversight, and expanding international cooperation.

The study recommends modernizing financial monitoring systems with advanced technologies, enhancing regional and international cooperation, increasing public awareness of the risks, and continuously updating legislation to address emerging laundering methods.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

مقدمة:

تُعتبر جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء، إذ تقوم على تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية إلى أموال تبدو شرعية، بما يسمح بتمريرها داخل النظام المالي دون كشف مصادرها الحقيقية. وتكتسب هذه الجريمة خطورة مضاعفة بسبب ارتباطها الوثيق بأنشطة إجرامية أخرى، مثل الاتجار بالمخدرات، والفساد، وتمويل الإرهاب، ما يجعل مكافحتها مسألة عاجلة وضرورية للحفاظ على سلامة الأنظمة الاقتصادية والمالية واستقرار المجتمعات.

وتكمن خطورة غسل الأموال في الأضرار الجسيمة التي تلحقها بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي إلى تقويض الثقة في المؤسسات المالية وتدهور استقرارها، وتعزز من انتشار الاقتصاد غير الرسمي، كما تسهم في زيادة معدلات الجريمة وتمكين المنظمات الإجرامية من توسيع نفوذها. وقد أدى هذا الواقع إلى إدراك المجتمع الدولي لأهمية وضع آليات صارمة للحد من هذه الجريمة، تشمل سن تشريعات قوية، وتطبيق نظم رقابية فعّالة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعلومات والخبرات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

في هذا السياق، تكتسب التشريعات المحلية لمكافحة غسل الأموال أهمية بالغة، حيث عملت دولة قطر على تطوير إطارها القانوني والمؤسسي ليصبح متوافقًا مع المعايير الدولية التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد شملت هذه الجهود تحديث القوانين الوطنية، وتطبيق إجراءات رقابية دقيقة داخل المؤسسات المالية، وتكثيف التعاون مع الهيئات والجهات الدولية المعنية لرصد المخاطر المالية ومعالجتها بفعالية.

وتعكس هذه السياسات حرص دولة قطر على حماية اقتصادها الوطني وضمان استقراره من خلال مكافحة الأنشطة المالية غير القانونية بكل الوسائل المتاحة. وسيتم في هذا البحث تسليط الضوء على جهود قطر الوطنية والدولية في مكافحة غسل الأموال، مع تحليل دورها الفاعل في التصدي لهذه الجريمة، وبيان الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة في نظامها المالي.

مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التحديات والصعوبات التي تواجه دولة قطر في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال، على الرغم من الجهود الكبيرة والمستمرة التي تبذلها الدولة لتطوير التشريعات والإجراءات القانونية المرتبطة بهذا المجال. إذ تتسم هذه الجريمة بالتعقيد والتطور المستمر، حيث تعتمد على أساليب متجددة وتقنيات مالية حديثة يمكن استغلالها لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، مما يجعل من الصعب تتبع هذه الأموال والكشف عنها، ويشكل تهديدًا مباشرًا لاستقرار النظام المالي الوطني.

ورغم أن قطر تمتلك إطارًا قانونيًا وتنظيميًا متينًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الطبيعة المتطورة لهذه الجرائم تفرض تحديات مستمرة على الجهات الرقابية، خصوصًا في ظل تنامي استخدام الأدوات المالية الرقمية والتكنولوجيا الحديثة في عمليات التحويل المالي الدولي. ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى دراسة الوسائل والأساليب الكفيلة بتعزيز فاعلية التشريعات الوطنية، بما يضمن قدرتها على مواجهة أحدث أساليب غسل الأموال ومواكبة المعايير الدولية.

وتنبع أهمية هذا البحث من الرغبة في تقديم تصور واضح حول كيفية تحسين السياسات والإجراءات الرقابية في دولة قطر، وضمان توافقها مع المستجدات الدولية والتطورات المالية الحديثة. ومن خلال دراسة هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتعلق بمدى قدرة التشريعات والإجراءات الحالية على مواجهة تحديات غسل الأموال، وتقديم توصيات عملية لتعزيز آليات الرقابة والحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بهذه الجريمة. ويظهر التساؤل الرئيسي في:

ما هي "جريمة غسل الأموال" وكيف يمكن مكافحتها في ضوء التشريعات القطرية والجهود الوطنية؟

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1. ما هي ماهية "جريمة غسل الأموال"؟
2. ما هي آثار "جريمة غسل الأموال" على الاقتصاد والمجتمع؟
3. ما هي التشريعات القطرية لمكافحة "غسل الأموال"؟
4. ما هي جهود دولة قطر في "مكافحة غسل الأموال"؟

أهداف البحث:

- دراسة مفهوم جريمة غسل الأموال وتحليل أساليب تنفيذها ومراحلها المختلفة.
- التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جريمة غسل الأموال.
- تحليل التشريعات القطرية لمكافحة غسل الأموال وتقييم مدى فاعليتها وفق المعايير الدولية.
- استكشاف جهود دولة قطر الوطنية والدولية لمكافحة غسل الأموال وتقييم نجاح هذه الجهود في الحد من الجريمة.

المبحث الأول: طبيعة جريمة "غسل الأموال": المفهوم، والأهمية، والآثار

تُعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية المعاصرة التي تهدد استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة الإجرامية المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات والفساد والتهرب الضريبي. وقد تطورت هذه الجريمة مع تطور الوسائل التكنولوجية والمالية، مما جعلها أكثر تعقيدًا وصعوبة في الكشف والتتبع. ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على طبيعة جريمة غسل الأموال من حيث مفهومها وأهميتها، وكذلك الآثار السلبية التي تترتب عليها، بما يبرز خطورتها وضرورة مكافحتها من خلال الأطر القانونية والمؤسسية.

وتمثل جريمة غسل الأموال من أبرز الجرائم الاقتصادية التي شهدت انتشارًا واسعًا في العصر الحديث، وذلك نتيجة التطور الكبير في الأنشطة المالية والتجارية وتزايد الترابط بين الاقتصاديات العالمية. فقد أصبحت هذه الجريمة تمثل حلقة وصل بين الجرائم الأصلية التي تُدر أرباحًا غير مشروعة، وبين إدخال هذه الأموال في الدورة الاقتصادية بشكل يبدو مشروعًا، الأمر الذي يجعلها من الجرائم المعقدة التي تتطلب جهدًا قانونيًا وأمنيًا خاصًا لمكافحتها.. ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث إلى تناول طبيعة جريمة غسل الأموال من خلال دراسة مفهومها وأهميتها والآثار المترتبة عليها، وذلك بهدف الإحاطة بجوانبها المختلفة وتوضيح مدى خطورتها، بما يسهم في تعزيز الفهم القانوني لها ويدعم الجهود الرامية إلى مكافحتها والحد من انتشارها.

ولقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

- **المطلب الأول: ماهية جريمة غسل الأموال.**
- **المطلب الثاني: آثار جريمة غسل الأموال.**

المطلب الأول: ماهية "جريمة غسل الأموال"

تُشكل معرفة ماهية جريمة غسل الأموال خطوة أساسية لفهم أبعادها القانونية والاقتصادية، حيث لا يمكن مواجهة هذه الجريمة بفعالية دون تحديد إطارها المفاهيمي بدقة. ويستلزم ذلك الوقوف على تعريفها وخصائصها والعناصر التي تُكوّنها، بالإضافة إلى التمييز بينها وبين غيرها من الجرائم المالية المشابهة. ومن هنا يأتي هذا المطلب لبيان ماهية جريمة غسل الأموال من خلال تحليل مفهومها وتحديد أركانها الأساسية.

كما أن تحديد ماهية هذه الجريمة لا يقتصر فقط على الجانب النظري، بل يمتد ليشمل الأبعاد التطبيقية التي تساعد الجهات المختصة على كشفها وتتبعها والحد من انتشارها. فكلما كان المفهوم واضحًا ومحددًا، سهل ذلك على المشرّع وضع نصوص قانونية فعّالة، وعلى الجهات الرقابية تنفيذ إجراءات دقيقة لمكافحة هذه الجريمة، الأمر الذي يعزز من كفاءة النظام القانوني في التصدي لها.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الفرع الأول: مفهوم "جريمة غسل الأموال"

يُعد تحديد مفهوم جريمة غسل الأموال من المسائل الجوهرية التي حظيت باهتمام كبير من الفقه القانوني والتشريعات الدولية، نظرًا لتعدد صورها وتشعب أساليبها. وقد اختلفت التعريفات باختلاف الزوايا التي يُنظر منها إلى هذه الجريمة، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية. لذلك يهدف هذا الفرع إلى استعراض أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم غسل الأموال، مع بيان العناصر المشتركة بينها للوصول إلى تصور واضح ومتكامل لهذه الجريمة.

جريمة غسل الأموال: جريمة غسل الأموال هي سلسلة من العمليات التي تهدف إلى إضفاء صفة قانونية على أموال مكتسبة من مصادر غير مشروعة، وذلك عن طريق تغيير شكلها أو موقعها أو طبيعتها بطريقة تجعل من الصعب تتبع أصلها. تشمل هذه العمليات عدة أساليب، مثل تحويل الأموال إلى حسابات خارج الدولة، أو استثمارها في مشاريع قانونية، أو شراء أصول عقارية وتجارية، بحيث يختفي مصدرها الإجرامي. ويمكن اعتبار عملية غسل الأموال متعددة المراحل، تبدأ عادة بتحويل الأموال الناتجة عن الجريمة إلى شكل قابل للتداول، ثم دمجها مع الأموال المشروعة، وصولًا إلى إعادة استثمارها بطريقة قانونية ظاهريًا، بحيث تصبح الأموال النهائية تبدو كأنها مكتسبة من نشاط مشروع. هذا التعقيد يجعل متابعة هذه الأموال والتحقق من مصدرها أمرًا بالغ الصعوبة، ويشكل تهديدًا مباشرًا للنظام المالي والمجتمع ككل.[1529]

جريمة "غسل الأموال" في القانون القطري: ينص القانون القطري لمكافحة غسل الأموال، في مادته الثانية، على أن الجريمة تشمل كل فعل يُرتكب بقصد نقل الأموال، أو إخفاء مصدرها أو طبيعتها أو مكانها أو طريقة إدارتها، مع العلم بأنها مكتسبة من جريمة. كما يشمل القانون أي شكل من أشكال التملك أو الاستخدام لهذه الأموال، إذا كان الشخص مدركًا أنها عوائد إجرامية. ومن الملاحظ أن جريمة غسل الأموال تُعامل كجريمة مستقلة بذاتها، فلا يشترط لإثباتها وجود إدانة في الجريمة الأصلية التي نتجت عنها الأموال، وهو ما يعكس حرص القانون على حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي من أي محاولات لاستغلال الأموال غير المشروعة. كذلك، يضع التشريع عقوبات واضحة وإجراءات دقيقة لتعقب مرتكبي هذه الجرائم، بما يضمن ردع المخالفين وضمان سلامة التعاملات المالية.[1530]

الفرع الثاني: مراحل "جريمة غسيل الأموال".

تُعد دراسة مراحل جريمة غسل الأموال أمرًا جوهريًا لفهم كيفية تنفيذ هذه الجرائم المعقدة، حيث تعتمد على سلسلة من العمليات المتتابعة التي تهدف إلى تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية إلى أصول تبدو مشروعة. ويتيح التعرف على هذه المراحل التعرف على الأساليب والآليات المستخدمة في إخفاء مصدر الأموال، مما يساعد على وضع استراتيجيات فعالة لرصدها ومكافحتها. ومن خلال هذا الفرع، سيتم استعراض المراحل الأساسية لغسل الأموال وشرح كل مرحلة بالتفصيل، بما يسهم في تكوين رؤية متكاملة حول طبيعة هذه الجريمة وأبعادها العملية.

1- **مرحلة الإيداع:**

تعد هذه المرحلة النقطة الأولى التي يتم فيها إدخال الأموال الناتجة عن أنشطة غير قانونية إلى النظام المالي، وتشكل الخطوة الأساسية لبدء عملية غسل الأموال. يتم ذلك بطرق متنوعة، منها إيداع الأموال في الحسابات البنكية، أو تحويلها إلى عملات أجنبية، أو استثمارها في أصول ثمينة مثل العقارات الفاخرة، اليخوت، السيارات الفارهة، أو غيرها من السلع عالية القيمة. الهدف الرئيسي من هذه العملية هو تحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول قابلة للتداول والاستخدام في المستقبل، ما يسهل نقلها أو استثمارها لاحقًا دون إثارة الشكوك. تعتبر هذه المرحلة من أخطر مراحل غسل الأموال وأكثرها عرضة للرصد، وذلك بسبب ضخ مبالغ كبيرة بشكل مفاجئ داخل النظام المالي، ما قد يجذب اهتمام الجهات الرقابية والمصرفية.

1529 دليلة مباركي، غسيل الأموال، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص7:8.

1530 بوابة الميزان، قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة العدل، دولة قطر، https://www.almeezan.qa/LawArticles.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

2- **مرحلة التمويه:**

في هذه المرحلة يُسعى إلى إخفاء مصدر الأموال غير القانونية وجعل تتبعها أكثر صعوبة على السلطات المختصة. ويتم ذلك من خلال سلسلة من العمليات المالية المعقدة، مثل إجراء تحويلات مالية متكررة ومتعددة عبر حسابات مختلفة، إنشاء شركات وهمية أو صورية، فتح حسابات مصرفية باسم أطراف ثالثة، أو استخدام أدوات مالية معقدة. الهدف من هذه العمليات هو فصل الأموال عن مصدرها الأصلي غير المشروع وجعل مسارها المالي معقدًا لدرجة يصعب معها اكتشافها. تُعد هذه المرحلة حاسمة، لأنها تشكل خط الدفاع الأول ضد التدقيق المالي أو التحقيقات، وتعمل على تمويه الأثر الجنائي للأموال داخل النظام القانوني.

3- **مرحلة الإدماج:**

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأخيرة في عملية غسل الأموال، حيث يتم إدماج الأموال غير المشروعة بشكل كامل في الاقتصاد القانوني لتظهر وكأنها مكتسبة بطريقة شرعية. يتحقق ذلك عن طريق استثمار الأموال في مشروعات تجارية قانونية، تقديم قروض وهمية، ضخ الأموال في شركات قائمة، أو إنشاء شركات صورية يمكنها التعامل في السوق القانوني. بعد اكتمال هذه المرحلة، يصبح من الصعب جدًا تمييز الأموال المغسولة عن الأموال القانونية، وتقل احتمالات اكتشافها بشكل كبير، مما يجعل الأموال غير المشروعة جزءًا من النظام المالي الرسمي بصورة شبه طبيعية. تعتبر مرحلة الدمج أهم مراحل غسل الأموال، لأنها تضمن تحقيق الهدف النهائي للمجرمين: استخدام الأموال المتحصلة من الأنشطة غير القانونية في أنشطة تبدو قانونية وتدر أرباحًا دون أن تثير الشبهات.[1531]

المطلب الثاني: آثار جريمة غسل الأموال

تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية التي لا تقتصر أضرارها على الأطراف المباشرة المرتبطة بها، بل تمتد آثارها لتشمل الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. فهي تمثل تهديدًا خطيرًا للنظام المالي، وتؤدي إلى تشويه قواعد السوق، وتقويض الثقة في المؤسسات المالية والبنكية، وتؤثر سلبًا على الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أن هذه الجريمة تمثل أداة للتمويل غير المشروع للأنشطة الإجرامية الأخرى، مما يزيد من حجم الجريمة المنظمة ويزيد من صعوبة مكافحة الفساد المالي. ومن هذا المنطلق، يصبح فهم الآثار الناتجة عن عمليات غسل الأموال أمرًا ضروريًا لوضع سياسات وقائية وتشريعية فعّالة للحد من هذه الظاهرة وحماية الاقتصاد الوطني من التداعيات السلبية المترتبة عليها.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لعمليات "غسل الأموال".

تمثل العمليات المرتبطة بغسل الأموال تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاقتصادي لأي دولة، إذ تعمل على تشويه البيانات المالية وتقويض الشفافية في السوق. هذه العمليات تؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وتؤثر على أسعار السلع والخدمات، كما تساهم في تفاقم التضخم وتشويه المنافسة العادلة بين الشركات. إضافة إلى ذلك فإن تراكم الأموال غير المشروعة داخل الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى تضخم الفقاعات المالية ورفع المخاطر المرتبطة بالاستثمار. ويشير الفقه الاقتصادي إلى أن غسل الأموال يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما يضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على فرص العمل والرفاه الاجتماعي. لذلك، يعد تحليل الآثار الاقتصادية لهذه الجريمة خطوة مهمة لفهم حجم الضرر الذي تحدثه على الاقتصاد الوطني، وتطوير أدوات الرقابة المالية والتشريعية لمنع انتشارها وتأثيرها السلبي.

أثر عمليات "غسل الأموال" على الدخل القومي:

تشكل عمليات غسل الأموال تهديدًا بالغًا على الاقتصاد الوطني، إذ تعمل على تقويض الموارد المالية المتاحة للاقتصاد وتحويلها إلى قنوات غير قانونية تخدم العصابات والمنظمات الإجرامية. هذا التحويل المستمر للأموال يضعف القدرة الاقتصادية للدولة على دعم النمو ويؤثر مباشرة على الاستقرار المالي، مما يؤدي إلى سلسلة من الآثار السلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد. من أبرز

1531 الشيماء مبارك خليفة الدوسري، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية، جامعة قطر، كلية القانون، 2020، ص12:13.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

هذه الآثار فقدان السيولة النقدية، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، نتيجة تهريب الأموال أو إعادة ضخها في قنوات مشبوهة داخل وخارج البلاد، وهو ما يضعف الاحتياطي الأجنبي ويحد من قدرة الدولة على إدارة سياساتها النقدية بفعالية.

علاوة على ذلك فإن خروج الأموال إلى الخارج يقلل من حجم الاستثمارات المتاحة داخل الاقتصاد المحلي، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتراجع فعالية عناصر الإنتاج المختلفة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على معدل النمو الاقتصادي ويفتح المجال لظهور أزمات مالية متكررة. كما أن هذه العمليات تقلل من قدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية والاجتماعية، وتزيد العبء على الموازنة العامة، سواء من خلال تراكم الدين الداخلي أو الاعتماد على التمويل الخارجي، ما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي ويجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للصدمات المالية والاقتصادية.

باختصار، غسل الأموال لا يقتصر أثره على الأموال نفسها، بل يمتد إلى تعميق الفجوات الاقتصادية، وزعزعة الثقة في المؤسسات المالية، وتقويض استقرار السوق، وهو ما يجعل مكافحة هذه الظاهرة ضرورة استراتيجية لضمان نمو اقتصادي مستدام واستقرار مالي طويل الأمد.[1532]

تأثير عمليات غسل الأموال على الادخار والاستثمار:

تشكل عمليات غسل الأموال تهديدًا كبيرًا لقطاعي الادخار والاستثمار داخل الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي تهريب الأموال غير القانونية إلى الخارج إلى سحب حجم كبير من الموارد المالية المتاحة للدولة، مما يؤدي إلى تراجع المدخرات المحلية بشكل ملحوظ. ويترتب على هذا الانخفاض في المدخرات أثر مباشر على القدرة على تمويل المشاريع الاقتصادية، حيث يصبح رأس المال المتاح للاستثمار محدودًا، ويواجه الاقتصاد قيودًا في دعم المبادرات التنموية وتعزيز الإنتاجية.

كما أن خروج رؤوس الأموال إلى الخارج يفاقم من الفجوة التمويلية، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تصبح الموارد المالية المحلية غير كافية لتغطية الاحتياجات الاستثمارية في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، التعليم، والصحة. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه العمليات في خلق بيئة استثمارية غير مستقرة، حيث يفضل المستثمرون الأفراد والشركات توجيه أموالهم إلى أسواق آمنة تحمي رؤوس أموالهم من المخاطر المرتبطة بالفساد المالي أو النشاطات غير القانونية.

وبالتالي تواجه الدول التي تنتشر فيها عمليات غسل الأموال صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء، مما يؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي ويضعف قدرة الدولة على تعزيز الاستقرار المالي. هذا الواقع يجعل من مكافحة غسل الأموال ضرورة استراتيجية لتعزيز ثقة المستثمرين، وتحفيز الادخار، وضمان توفر التمويل اللازم لدعم المشاريع التنموية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[1533]

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال

تشكل جريمة غسل الأموال ليس فقط تهديدًا اقتصاديًا، بل تمتد آثارها لتشمل البنية الاجتماعية للدولة والمجتمع. إذ تؤدي هذه العمليات إلى تعزيز نفوذ العصابات والمنظمات الإجرامية، ما يساهم في زيادة معدلات الفساد المالي والإداري، ويضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية. كما أن تراكم الأموال غير المشروعة في أيدي فئات محددة يخلق تفاوتًا اجتماعيًا واضحًا، ويؤدي إلى توجيه الموارد بعيدًا عن البرامج التنموية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، ما يفاقم التحديات الاجتماعية ويزيد من مظاهر عدم المساواة والفقر. في هذا السياق، يُنظر إلى غسل الأموال على أنه عامل يضعف التلاحم الاجتماعي ويقوض العدالة الاقتصادية، ما ينعكس بدوره على الاستقرار الاجتماعي للدولة.

1532 محلف عبد الله محلف العنزي، الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، مج2، ع2، 2021، ص103:104.

1533 زينب حامد أمين السامرائي، الأثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسيل الأموال ودور الاقتصاد الإسلامي في معالجتها، مجلة مداد الآداب، مج12، ع26، 2022، ص520:521.

على الصعيد السياسي، تؤثر عمليات غسل الأموال في قدرة الدولة على فرض سيادة القانون وممارسة الرقابة الفعالة على الاقتصاد الوطني. إذ يمكن أن تصبح المؤسسات السياسية معرضة للضغط أو الاستغلال من قبل جهات فاعلة تسعى لاستخدام الأموال المغسولة لتمويل مصالحها الخاصة أو التأثير على القرارات الحكومية، وهو ما قد يؤدي إلى ضعف تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وزعزعة الثقة في الحكم الرشيد. كما أن انتشار غسل الأموال يعزز فرص تمويل الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ما يجعل من مكافحة هذه الظاهرة ضرورة استراتيجية لحماية الدولة من الأزمات السياسية المحتملة وضمان استقرار مؤسساتها السياسية والاجتماعية.

الآثار السياسية لجريمة غسل الأموال:

تؤدي جريمة غسل الأموال إلى تركيز الثروات الضخمة في أيدي مجموعة محدودة من الأفراد، مما يمنحهم نفوذًا واسعًا يمتد إلى المجالات السياسية في الدول ذات الاقتصادات الناشئة أو الضعيفة. هذه الثروات تمكنهم من التأثير على المؤسسات الحكومية والتشريعية والقضائية، وكذلك على وسائل الإعلام، ما يخلق نوعًا من السلطة الموازية التي تتحدى السيادة الوطنية. ونتيجة لذلك، يصبح بإمكان هذه الفئة التحكم في القرارات السياسية والاقتصادية بما يخدم مصالحها الخاصة، كما تتاح لهم فرص ممارسة الرشوة والفساد المالي والإداري، وهو ما يؤدي إلى تقويض النزاهة السياسية واستقرار المؤسسات الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك يُمثل غسل الأموال تهديدًا مباشرًا لهياكل الدولة، إذ يستخدم الفاعلون الأموال المكتسبة من الأنشطة غير القانونية لاختراق مؤسسات الدولة واستغلالها لتعزيز سلطتهم ونفوذهم، وهو ما يؤدي إلى إضعاف القدرة الرقابية للهيئات الحكومية على تنفيذ القوانين والسياسات العامة. هذه الظاهرة تجعل الدولة أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي، وتخلق بيئة محفوفة بالمخاطر حيث يمكن للمصالح الخاصة أن تتغلب على المصلحة العامة. لذلك، يتطلب التصدي لغسل الأموال جهودًا متكاملة على المستوى الوطني والدولي، تشمل فرض قوانين صارمة، وتعزيز الرقابة المالية، والتعاون بين الدول لمنع استخدام هذه الأموال في التأثير على النظم السياسية، بما يحفظ استقرار الحكومات ويضمن سيادة القانون.[1534]

الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال:

تترك جريمة غسل الأموال آثارًا اجتماعية سلبية عميقة على المجتمعات، إذ تعمل على تقويض القيم الأخلاقية والإنسانية، وتزعزع الثقة بين الأفراد والمؤسسات. فعندما تتفشى هذه العمليات، يقل الحافز لدى الأفراد على الالتزام بالعمل الجاد والنزيه، ويزداد الميل نحو السلوكيات الفاسدة مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية، ما يؤدي إلى ضعف الالتزام بالقوانين والقواعد المجتمعية. كما تؤثر هذه الجرائم على شعور الانتماء الوطني والولاء للمجتمع، إذ يرى البعض أن النجاح والثروة يمكن تحقيقهما بطرق غير قانونية، ما يضعف التكافل الاجتماعي ويعوق جهود التنمية المستدامة ويزيد من هشاشة البنية الاجتماعية.

كما تسهم عمليات غسل الأموال في تفاقم معدلات البطالة وعدم التوازن الاجتماعي، نظرًا لأن أصحاب الأموال غير المشروعة غالبًا ما يستثمرونها في مشاريع سريعة الربح وغير مستدامة. وعند فشل هذه المشاريع، يتم تسريح العمال بشكل جماعي، ما يزيد من معدلات البطالة ويؤثر على الاستقرار المجتمعي. إلى جانب ذلك، تعمل هذه العمليات على تعزيز الجريمة الاقتصادية بشكل عام، إذ تسهّل إدخال الأموال غير القانونية في النظام المالي، مما يمكّن المجرمين من تمويل أنشطتهم الإجرامية وتوسيع نطاقها. كما توفر عمليات غسل الأموال حماية للمتهربين من الضرائب والجمارك، وتمنحهم ملاذًا آمنًا، ما يزيد من صعوبة مواجهة هذه الجرائم والسيطرة عليها، ويضع المجتمع أمام تحديات كبيرة في الحفاظ على العدالة الاقتصادية والاجتماعية.[1535]

المبحث الثاني : سبل مكافحة جريمة غسل الأموال

1534 رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي الثالث حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ج2، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مج34، ع5، 2019، ص255:256.

1535 دانة نبيل شحدة النتشة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2018، ص39:40.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

تُعد مكافحة جريمة غسل الأموال من القضايا ذات الأولوية على المستويين الوطني والدولي، نظرًا لما تمثله هذه الجريمة من تهديد مباشر للاستقرار الاقتصادي والأمني للدول. وقد دفعت خطورتها المتزايدة إلى تبني استراتيجيات متعددة تهدف إلى الحد من انتشارها، من خلال تطوير الأطر التشريعية وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية.

وتتطلب مواجهة هذه الجريمة اعتماد منظومة متكاملة تجمع بين القوانين الصارمة والإجراءات الرقابية الفعالة، بالإضافة إلى التنسيق بين المؤسسات المالية والأجهزة الأمنية والقضائية. كما أن التطور التكنولوجي الذي ساهم في تعقيد أساليب غسل الأموال، فرض على الدول ضرورة تحديث وسائل المكافحة بشكل مستمر لمواكبة هذه التغيرات.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز سبل مكافحة جريمة غسل الأموال، مع التركيز على الدور الذي تلعبه التشريعات الوطنية، وخاصة في دولة قطر، في الحد من هذه الجريمة، وبيان مدى فعاليتها في التصدي لها.

المطلب الأول: التشريعات القطرية لمكافحة غسل الأموال.

تُعد التشريعات الوطنية حجر الأساس في مواجهة جريمة غسل الأموال، حيث تسهم في وضع الإطار القانوني الذي يُحدد صور الجريمة والعقوبات المقررة لها، بالإضافة إلى تنظيم آليات الرقابة والمتابعة. وقد حرصت دولة قطر على تطوير منظومتها التشريعية بما يتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الجهود التشريعية التي تبنتها قطر في هذا المجال، من خلال استعراض القوانين واللوائح التي تنظم مكافحة غسل الأموال، وبيان مدى انسجامها مع الاتفاقيات الدولية، بما يعكس التزام الدولة بالتصدي لهذه الجريمة.

الفرع الأول: التشريعات المحلية لقطر.

تُشكل التشريعات المحلية الركيزة الأساسية في جهود دولة قطر لمكافحة جريمة غسل الأموال، حيث وضعت الدولة مجموعة من القوانين التي تُجرّم هذه الأفعال وتُحدد العقوبات المناسبة لها. كما تضمنت هذه التشريعات تنظيم عمل المؤسسات المالية وإلزامها باتباع إجراءات محددة للكشف عن العمليات المشبوهة.

وتسعى هذه التشريعات إلى تحقيق التوازن بين حماية النظام المالي من الاستغلال في عمليات غير مشروعة، وبين ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل طبيعي. ومن ثم، يأتي هذا الفرع لعرض أبرز التشريعات المحلية في قطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وتحليل دورها في الحد من هذه الجريمة.

التشريعات المحلية:

تبنت دولة قطر مجموعة من التشريعات التي تشكل الإطار القانوني الضروري لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية، وذلك لضمان حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي من الأضرار الناتجة عن هذه الممارسات. ويأتي في مقدمة هذه التشريعات القانون رقم (28) لسنة 2002، الذي يحدد بدقة الجرائم المرتبطة بغسل الأموال ويضع العقوبات المناسبة لمرتكبيها، كما يوفر أسسًا قانونية للتعامل مع الأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية. وقد تم تعزيز هذا القانون لاحقًا بموجب المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2003، الذي أدخل تعديلات هامة لمواءمة التشريع المحلي مع المتغيرات القانونية والالتزامات الدولية، بما يرفع من فعالية القانون ويزيد من قدرته على مواجهة التطورات الجديدة في أساليب غسل الأموال.

علاوة على ذلك تحدد هذه التشريعات مسؤوليات المؤسسات المالية والبنكية في رصد ومراقبة العمليات المالية المشبوهة، وتفرض عليها واجبات دقيقة لتحليل المعاملات المالية والإبلاغ عن أي نشاطات مريبة، بما يعزز الشفافية ويحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالأموال غير المشروعة. كما تدعم هذه القوانين إنشاء لجنة وطنية لمكافحة غسل الأموال، وهي جهة مكلفة بتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، ووضع السياسات والإجراءات الرادعة للحد من انتشار هذه الجرائم. ومن

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

خلال هذه الخطوات، تمكنت دولة قطر من بناء منظومة متكاملة لمكافحة غسل الأموال، تجمع بين التشريع الصارم والرقابة الفعالة والتنسيق المؤسسي، ما يعزز قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني والمحافظة على الاستقرار المالي والاجتماعي.[1536]

القانون رقم (4) لسنة 2010: (القانون ملغي)

اتخذت دولة قطر في عام 2010خطوة مهمة لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إصدار القانون رقم (4) لسنة 2010، الذي جاء استجابةً للمعايير الدولية والمتغيرات القانونية الحديثة في هذا المجال. وقد وضع هذا القانون أساسًا مؤسسيًا متكاملًا يتيح للدولة التصدي بفعالية للأنشطة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعزز من قدرة الجهات المختصة على تطبيق التشريعات المالية بصورة دقيقة وفعالة. ويهدف القانون إلى ضمان التزام قطر بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية، من خلال وضع آليات واضحة لمراقبة التعاملات المالية المشبوهة والإفصاح عنها، وتحديد المسؤوليات والواجبات للجهات الحكومية والمؤسسات المالية في هذا السياق. كما ساهم القانون في تنظيم آليات التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الرقابية والتنفيذية، بما يضمن الكشف المبكر عن العمليات غير القانونية وملاحقتها بكفاءة. ويشكل القانون خطوة أساسية نحو بناء نظام مالي آمن ومستقر، قادر على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المرتبطة بتداول الأموال غير المشروعة وتمويل الأنشطة الإجرامية.[1537]

القانون رقم (20) لسنة 2019: (القانون الحالي) في سياق حرص دولة قطر على تطوير منظومتها القانونية لمواكبة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت الدولة القانون رقم (20) لسنة 2019، الذي جاء كإصدار مُحدث للقانون رقم (4) لسنة 2010. وقد ركز هذا القانون على تعزيز كفاءة المنظومة القانونية لمواجهة الجرائم المالية، من خلال إدخال تعديلات جوهرية تهدف إلى تحسين الرقابة على التعاملات المالية وزيادة فعالية التدابير الرادعة.

ومن أبرز ما تضمنه القانون الجديد توسيع نطاق تعريف الجرائم الأصلية التي يمكن أن تكون مصدرًا للأموال المغسولة، بما يسمح بمواكبة أساليب غسل الأموال الحديثة والمتطورة. كما تم تطوير نظام الإفصاح الجمركي ليصبح أكثر دقة وقدرة على كشف المعاملات المالية المشبوهة، بما يعزز من قدرة الجهات الرقابية على التدقيق والتحقق. إضافة إلى ذلك، عزز القانون من دور اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنح وحدة المعلومات المالية والهيئات الرقابية صلاحيات موسعة لضمان تنفيذ أحكام القانون بكفاءة وفاعلية.

كما ركز القانون على تشديد العقوبات الجنائية المرتبطة بمخالفة أحكامه، بهدف تعزيز الردع وتقليل فرص ارتكاب هذه الجرائم. ويعكس هذا التحديث توجه الدولة نحو بناء إطار قانوني متكامل قادر على حماية الاقتصاد الوطني والنظام المالي، وضمان بيئة استثمارية آمنة، والحد من التأثير السلبي للجرائم المالية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[1538]

السياسات والإجراءات المصرفية:

منذ بداية التسعينيات، شرع مصرف قطر المركزي في إصدار مجموعة من السياسات والتعاميم الهادفة إلى تعزيز حماية النظام المالي الوطني من مختلف أشكال الجرائم المالية، لا سيما عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أبرز هذه الإجراءات التعميم رقم (91) لسنة 1994 والتعميم رقم (33) لسنة 1999، اللذان وضعا إطارًا توجيهيًا واضحًا للمؤسسات المالية في الدولة للتعامل مع المخاطر المالية المحتملة. وقد أكدت هذه التعاميم على ضرورة تطبيق إجراءات دقيقة وشاملة لفحص العملاء، تشمل التدقيق

1536 أكرم عبد الرازق المشهداني، جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية القضائية، ع2، 2009، ص381.

1537 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التشريعات، 2023، http://www.namlc.gov.qa/legislations.html.

1538 اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التشريعات، قانون رقم (20) لسنة 2019، بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2023، http://www.namlc.gov.qa/legislations.html.

Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

في معاملاتهم المالية والإبلاغ عن أي أنشطة مالية مشبوهة، بما يعزز القدرة على كشف ومحاربة الأنشطة غير القانونية قبل تفاقمها.

ولتعزيز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال، انضمت دولة قطر في عام 2000 إلى مجموعة "إيجمونت"، وهي شبكة دولية تضم وحدات الاستخبارات المالية من مختلف الدول، تهدف إلى تبادل المعلومات المالية الحساسة بشكل آمن وفعال. وقد أسهم هذا الانضمام في تعزيز قدرة الدولة على رصد ومنع عمليات غسل الأموال العابرة للحدود، بما يحد من استغلال النظام المالي لأغراض إجرامية دولية. كما ساهمت هذه السياسات والتوجهات في ضمان التزام المؤسسات المالية في قطر بالمعايير المحلية والدولية لمكافحة الجرائم المالية، ما يعكس حرص الدولة على بناء بيئة مالية شفافة ومستقرة، قادرة على مواجهة التحديات المرتبطة بالأنشطة الإجرامية وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المالية.

اللجان الوطنية والمؤسسات المتخصصة:

لتعزيز تنفيذ السياسات والتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال بشكل فعّال، قامت دولة قطر بإنشاء مجموعة من اللجان والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال الحيوي. ومن أبرز هذه المؤسسات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، التي تم تشكيلها في 9 نوفمبر 2002، برئاسة نائب محافظ مصرف قطر المركزي، بهدف تنسيق جهود الدولة لمواجهة هذه الجرائم المالية. تعمل اللجنة على وضع استراتيجيات وخطط شاملة، تشمل برامج توعوية، إرشادات مؤسسية، وآليات تنفيذية لمراقبة ومكافحة عمليات غسل الأموال على المستوى الوطني، بما يضمن انسجام الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

إلى جانب ذلك تم إنشاء وحدة المعلومات المالية كوحدة وطنية متخصصة تتولى مسؤولية تلقي وتحليل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال والتعاملات المالية المشبوهة. وتقوم الوحدة بجمع البيانات المالية من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وتحليلها بدقة لتحديد المخاطر والأنشطة غير القانونية، ثم إعداد تقارير مفصلة تُرفع إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة. وتساهم هذه الهيكلية المؤسسية في تعزيز فعالية الرقابة على النظام المالي الوطني، وضمان قدرة الدولة على التصدي بفاعلية لعمليات غسل الأموال، وحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات الناتجة عن الجرائم المالية المنظمة.[1539]

الفرع الثاني: العقوبات والإجراءات القانونية.

حرص المشرّع القطري على إرساء إطار قانوني صارم وفعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الحفاظ على نزاهة النظام المالي الوطني ومنع استغلاله في الأنشطة الإجرامية. وقد تضمن هذا الإطار مجموعة من العقوبات الرادعة التي تتناسب مع خطورة هذه الجرائم، بحيث تشمل كل من الأفراد والمؤسسات. فقد نصت المادة (4) من القانون القطري على تطبيق الأحكام الواردة في المادة (46) من قانون العقوبات على مرتكبي جرائم غسل الأموال، لضمان فرض جزاءات قانونية صارمة تتوافق مع خطورة الأفعال المرتكبة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين، نصت المادة (77) على فرض غرامات مالية كبيرة تتراوح بين أربعة ملايين وثمانية ملايين ريال قطري، أو ثلاثة أضعاف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أيهما أعلى، على الشركات والمؤسسات التي ترتكب الجرائم باسمها أو لصالحها. كما يمكن اتخاذ تدابير إضافية، تشمل إغلاق المرافق المستخدمة في الجريمة، أو منع الشركة من ممارسة أنشطة معينة، أو حتى تصفيتها نهائيًا في الحالات القصوى.

أما على صعيد الأفراد، فقد حدد القانون عقوبات مشددة تشمل السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات، وغرامات مالية تتراوح بين مليونين وخمسة ملايين ريال، أو ضعف قيمة الأموال المغسولة، أيهما أكبر، وفقًا لما نصت عليه المادة (78). كما نصت المادة (85) على وجوب الإبلاغ عن أي عمليات غسل أموال، مع معاقبة كل من يمتنع عن الإبلاغ بالحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة

1539 أكرم عبد الرازق المشهداني، جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص382:383.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

تصل إلى 500,000 ريال، بينما تُشدد العقوبة لتصل إلى خمس سنوات وغرامة مليون ريال إذا كان المتنع موظفًا عامًا أو مكلفًا بخدمة عامة.

وفي إطار تشديد العقوبات، نصت المادة (88) على مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في المادتين (78) و(79) في حالات محددة، مثل ارتكاب الجاني لجريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تنفيذ العقوبة السابقة، أو ارتكاب الجريمة ضمن مجموعة منظمة، أو استغلال الجاني لوظيفته أو سلطته في مؤسسة مالية أو مهنة غير مالية. كما أكدت المادة (89) على مصادرة الأموال الناتجة عن الجريمة، حتى في حال وفاة الجاني أو عدم إمكانية إثبات إدانته، شريطة تقديم النيابة العامة أدلة كافية تثبت أن هذه الأموال مصدرها جريمة غسل أموال.

تتجلى جهود دولة قطر في مكافحة هذه الجرائم أيضًا في تطبيق تدابير وقائية متقدمة تتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي (FATF)، حيث تسعى الدولة إلى تعزيز فهم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصًا في المؤسسات الكبرى التي تطبق سياسات وضوابط مستندة إلى التقييم الوطني والقطاعي للمخاطر. وتواصل الجهات الرقابية، مثل وحدة المعلومات المالية القطرية، العمل على تحسين جودة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، مع مراجعة دقيقة لكل تقرير لضمان الكشف الفعال عن أي نشاط غير قانوني.[1540]

كما اعتمدت قطر منهجية مبنية على المخاطر في الرقابة على القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية، على الرغم من أن بعض الجهات ما زالت في مرحلة تطوير هذه العملية. وتلتزم الدولة بفرض برامج شاملة وفعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تتناسب الإجراءات المتخذة مع حجم المؤسسات المالية وتعقيد أعمالها ومستوى المخاطر. وتشمل هذه البرامج عناصر أساسية، منها وضع سياسات وإجراءات واضحة للحد من غسل الأموال، تعيين مسؤولين متخصصين للإبلاغ عن الجرائم المالية، توفير إمكانية الوصول إلى بيانات تعريف العملاء وسجلات المعاملات المالية، وتنفيذ برامج تدريبية مستمرة لضمان التزام الموظفين بأفضل الممارسات. كما تؤكد هذه البرامج على أهمية وجود وظيفة تدقيق مستقلة لاختبار مدى الالتزام بالسياسات، مع ضرورة إجراء مراجعات دورية لتلك السياسات والإجراءات لضمان فعاليتها وقدرتها على مواجهة التحديات المالية المتطورة.[1541]

المطلب الثاني: جهود دولة قطر في مكافحة غسل الأموال

تسعى دولة قطر منذ سنوات إلى تعزيز جهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إدراكًا منها لتأثير هذه الجرائم على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. وقد اتخذت الدولة نهجًا متكاملًا يجمع بين الإطار القانوني الصارم، والسياسات الوقائية، والمؤسسات المتخصصة، مع الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية. ويعكس هذا النهج الحرص على حماية الاقتصاد الوطني، وضمان شفافية التعاملات المالية، وتعزيز الثقة في النظام المالي القطري. كما أن جهود قطر تتضمن تعاونًا محليًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في المبادرات والبرامج الدولية الرامية إلى الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفرع الأول: الجهود الدولية التي تقوم بها دولة قطر.

تمثل المشاركة الدولية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية قطر لمكافحة غسل الأموال، حيث تدرك الدولة أن هذه الجرائم تتجاوز الحدود الوطنية وتستدعي تنسيقًا دوليًا فعالًا. لذا، انضمت قطر إلى عدد من المنظمات والهيئات العالمية المتخصصة، مثل مجموعة إجمونت، التي تجمع وحدات الاستخبارات المالية الدولية لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالجرائم المالية. كما تعمل الدولة على الامتثال للمعايير والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وتشارك في الاجتماعات والمبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون في رصد ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الحدود. وتظهر هذه الجهود الدولية التزام

1540 تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مينا فاتف، تقرير التقييم المتبادل، تقرير التقييم المتبادل، 2023، ص10.

1541 مصرف قطر المركزي، التعليمات التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية، مصرف قطر المركزي، دولة قطر، 2020، ص12:13.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

قطر بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، وتسهيل تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول، بما يضمن تكامل الجهود الرامية إلى حماية الاقتصاد الوطني والعالمي من المخاطر المالية المرتبطة بالأنشطة غير القانونية.

التزام دولة قطر بالمعايير الدولية:

في سياق التزام دولة قطر الصارم بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حصلت على إشادات كبيرة من تقرير التقييم المتبادل الصادر عن مجموعة العمل المالي (FATF) ومنظومة MENAFATF الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأكد التقرير أن النظام القطري لمكافحة غسل الأموال يحقق مستوى عالٍ من الامتثال للتوصيات الأربعين التي وضعتها FATF، وهو ما يعكس متانة الإطار القانوني والتنظيمي الذي أقامته الدولة لمواجهة هذه الجرائم المالية. ويبرز هذا التقييم قدرة قطر على تطبيق سياسات فعّالة للرقابة والمراقبة، بما يضمن حماية النظام المالي الوطني وتعزيز شفافيته. كما يدل الالتزام القوي بهذه التوصيات على مكانة قطر بين الدول الرائدة عالميًا في مجال مكافحة غسل الأموال، ويعكس استعدادها الكامل للامتثال للمعايير الدولية والتفاعل مع المتطلبات العالمية الرامية إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة الإجرامية، بما يضمن استقرار الاقتصاد الوطني وحماية البيئة الاستثمارية.

التعاون مع الدول والمنظمات الدولية:

تعد مسألة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأولويات الاستراتيجية لدولة قطر، إذ تعمل الدولة بشكل متواصل على تنسيق جهودها مع الدول والمنظمات الدولية المعنية، مثل مجموعة العمل المالي (FATF)، لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية. ويشمل هذا التعاون متابعة وتقييم السياسات المالية الوطنية، والمساهمة في تطوير الأنظمة القانونية بما يتوافق مع المستجدات في المعايير الدولية، وهو ما يعزز من كفاءة أدوات الرقابة المالية ويقوي الإجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[1542]

على الصعيد الدولي، تبرز قطر كدولة ملتزمة بالمساهمة الفعّالة في الجهود العالمية لمكافحة هذه الجرائم، من خلال الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الأساسية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب الدولي عام 1999. ويعكس هذا الانضمام التزام قطر بالمعايير القانونية الدولية، وبناء إطار قوي للتعاون متعدد الأطراف لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم.[1543]

كما تسعى قطر إلى تعزيز التعاون الدولي عبر شراكات استراتيجية مع دول رئيسية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نظمت الدولة ورش عمل مشتركة مع وزارتي العدل والخزانة الأمريكيتين بهدف تطوير آليات رصد ومنع الجرائم المالية. وتسعى الدولة من خلال هذه الشراكات إلى تعزيز مجالات التعاون القضائي، واسترداد الأصول المالية المتأتية من الجرائم عبر الحدود، وضمان مصادرتها بما يتوافق مع القوانين الدولية. وتلعب النيابة العامة القطرية دورًا محوريًا في تنسيق الجهود مع الشركاء الدوليين لتطبيق توصيات التقييم المتبادل، وتطوير منهجيات العمل في مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك استضافة خبراء من 16 دولة في ورش عمل تهدف إلى تعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات.[1544]

تتجلى الجهود الدولية لدولة قطر أيضًا من خلال مشاركتها الفاعلة في الاجتماعات الوزارية العالمية، مثل الاجتماع الوزاري العاشر للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيث استعرض سعادة سيد سلطان بن سعد المريخي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، التزام قطر المستمر بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما يشمل مكافحة غسل الأموال. وقد أكد على متابعة المؤسسات الوطنية،

1542 عبد الله يوسف العبيدلي، إضاءات على القانون رقم 20 لسنة 2019 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر: غسل الأموال طريقته مصادره العقوبة جهود دولة قطر في مكافحته، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، مج18، ع4، 2023، ص1755:1753.

1543 أكرم عبد الرازق المشهداني، جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص386:385.

1544 النائب العلم: قطر نجحت في بناء نظام ناجح لمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الشرق، الدوحة موقع الشرق، 2024، https://al-sharq.com/artic .

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 3
N:64 June 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/RPDM9639

مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، تنفيذ التدابير الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أشار إلى تكثيف التعاون الثنائي والدولي لتجفيف مصادر تمويل الأنشطة الإجرامية، مع تركيز خاص على تعزيز الإجراءات لمكافحة عمليات غسل الأموال، مما يعكس حرص قطر على حماية اقتصادها الوطني والمساهمة بفاعلية في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود.[1545]

الفرع الثاني: الجهود الإقليمية لدولة قطر.

تولي دولة قطر اهتمامًا بالغًا بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعمل على دراسة أنماط هذه الجرائم وتحليل المخاطر المرتبطة بها على المستوى الإقليمي لتطوير استراتيجيات مواجهة فعّالة. وتحرص الدولة على إدارة المخاطر الإقليمية من خلال إشراك البنوك والمؤسسات المالية في حوارات دورية حول أفضل الممارسات والإجراءات الرقابية للحد من غسل الأموال، مما يعزز قدرة هذه المؤسسات على التعرف على الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

كما تسعى قطر إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون، من خلال المشاركة في ورش عمل إقليمية متخصصة تهدف إلى تعزيز التنسيق بين الجهات القضائية والرقابية في الدول المجاورة. وتتناول هذه الورش آليات تبادل المعلومات وتوحيد الإجراءات الرقابية لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود، مع التركيز على أهمية التعاون المستمر بين البنوك والسلطات الرقابية لضمان استجابة فعّالة للتحديات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تضع قطر اهتمامًا خاصًا بفهم العلاقة الوثيقة بين مختلف أشكال غسل الأموال، مثل تمويل الإرهاب والجرائم المنظمة، بهدف تطوير سياسات واستراتيجيات إقليمية متكاملة تضمن الحد من هذه الظواهر الإجرامية وتعزيز استقرار الأنظمة المالية في المنطقة.[1546]

تتركز جهود دولة قطر الإقليمية في مكافحة جرائم غسل الأموال على تعزيز التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من فلسطين والكويت والمملكة المغربية، بإشراف وحدة المعلومات المالية القطرية. وتهدف هذه المذكرات إلى تطوير قنوات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الموقعة، بما يمكنها من مكافحة غسل الأموال بشكل أكثر فعالية عبر الحدود الوطنية، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة المرتبطة بالجرائم المالية.

كما تساهم هذه الاتفاقيات في رفع كفاءة الجهات الرقابية والمؤسسات المالية من خلال تحسين آليات رصد ومراقبة المعاملات المشبوهة، وتوفير أساليب متقدمة للكشف المبكر عن الأنشطة المالية غير القانونية. كما تسهم هذه الجهود في تعزيز الاستجابة الإقليمية للتحديات الأمنية والاقتصادية الناتجة عن غسل الأموال، بما يضمن حماية الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. ويعكس هذا التعاون الإقليمي التزام قطر بمبدأ الشراكة الفعّالة بين الدول العربية لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود، وبناء شبكة متينة من التنسيق والتعاون الرقابي لمواجهة هذه التحديات بشكل جماعي.[1547]

حرصت دولة قطر على تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال شراكات استراتيجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ركزت على تطوير أنظمتها المصرفية بما يتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية، لضمان ضبط التعاملات المالية والحد من الأنشطة غير المشروعة. وفي هذا الإطار، ساهمت قطر في إقرار الاستراتيجية الأمنية الخليجية الشاملة عام 1987م، التي وضعت أسس التعاون الأمني بين دول المجلس لمواجهة التهديدات المشتركة، كما وقعت مع دول المجلس الأخرى على إعلان مسقط لمكافحة الإرهاب في أكتوبر 2001م، واتفق المجتمعون لاحقًا على تنفيذ الاتفاقية الأمنية

1545 المكتب الإعلامي، دولة قطر تشارك في الاجتماع الوزاري العاشر للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، المركز الإعلامي، وزارة الخارجية، 2024، https://mofa.gov.qa.

1546 النائب العلم: قطر نجحت في بناء نظام ناجح لمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الشرق، الدوحة موقع الشرق، 2024، https://al-sharq.com/artic .

1547 غسان ابوميس، جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2029، ص18:20.

الخليجية لمكافحة الإرهاب في مايو 2004م، وهو ما يعكس التزام قطر بالعمل الجماعي لمواجهة الجرائم المالية والإرهابية على مستوى المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك تشارك قطر منذ عام 1990م في اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج، وتعد عضوًا فاعلًا في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF). ومن خلال هذه اللجان، أجرت دول المجلس تقييمًا مشتركًا لمتابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل تحديث الأنظمة والتشريعات المصرفية، وتطوير آليات المراقبة والرقابة المالية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الجهات الرقابية. وتساهم هذه الجهود المشتركة في تعزيز الجاهزية الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية والمالية المتطورة، وضمان تطبيق سياسات فعّالة لرصد ومنع الأنشطة غير القانونية عبر الحدود، مما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي لدول مجلس التعاون.[1548]

على الصعيد الإقليمي، تولي دولة قطر اهتمامًا بالغًا بمواجهة تحديات جرائم غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال دراسة وتحليل أنماط هذه الجرائم، وفهم كيفية انتشارها وارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتعمل الدولة على تطوير استراتيجيات إقليمية فعّالة لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال اعتماد أساليب قائمة على إدارة المخاطر وتحليلها بدقة، بما يضمن تعزيز قدرة الدول على التعامل مع التحديات المالية والإجرامية المشتركة.

كما تركز قطر على تعزيز التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال تنظيم حوارات وورش عمل لتبادل أفضل الممارسات في رصد الأنشطة المشبوهة والكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال، مع إشراك الجهات الرقابية لضمان تنفيذ التدابير الوقائية بشكل فعال. كما تعمل الدولة على تعزيز التنسيق الإقليمي في مجال إنفاذ القانون، حيث تناولت ورش العمل آليات التعاون بين الجهات القضائية والرقابية في مختلف الدول للتصدي للجرائم المالية العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، تركز قطر على دراسة العلاقة بين جرائم غسل الأموال وجرائم المخدرات، بما يتيح وضع استراتيجيات متكاملة لمواجهة هذه التحديات المشتركة بفعالية أكبر، وتعزيز الاستقرار المالي والأمني في المنطقة، من خلال تنسيق الجهود ومشاركة المعلومات بين الدول الأعضاء.[1549]

تتركز الجهود الإقليمية لدولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال على تعزيز التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من فلسطين والكويت والمملكة المغربية، بإشراف مباشر من وحدة المعلومات المالية القطرية. وتهدف هذه المذكرات إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول المشاركة، بما يضمن تطوير قدرات الجهات الرقابية على رصد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال عبر الحدود الوطنية.

كما تسهم هذه الاتفاقيات في رفع مستوى كفاءة الجهات الرقابية والمؤسسات المالية، من خلال توفير آليات محسّنة للكشف المبكر عن المعاملات المالية المشبوهة وتحليل المخاطر المرتبطة بها، مما يمكّن الدول من اتخاذ إجراءات سريعة وفعّالة للتصدي للجرائم المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه المذكرات تعزيز الاستجابة الإقليمية للتحديات الأمنية والاقتصادية الناتجة عن غسل الأموال، من خلال تنسيق الجهود بين الدول المشاركة، وتطوير برامج مشتركة لمراقبة الأنشطة المالية المشبوهة، وهو ما يساهم في حماية الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني على مستوى المنطقة.[1550]

تتجلى الجهود الإقليمية لدولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال من خلال التزامها التام بالتوافق مع المعايير الإقليمية والدولية المعتمدة في هذا المجال. فقد حرصت الدولة على إصدار تشريعات محلية متوافقة مع متطلبات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، بما يضمن تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الرقابة على التعاملات المالية، وتعزيز قدرة

1548 أكرم عبد الرازق المشهداني، جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص388:389.

1549 النائب العلم: قطر نجحت في بناء نظام ناجح لمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الشرق، الدوحة موقع الشرق، 2024، https://al-sharq.com/artic .

1550 غسان ابوميس، جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2029، ص18:20.

الجهات الوطنية على مكافحة الجرائم المالية المعقدة. كما يأتي قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2019 ضمن هذه الجهود، حيث يشكل جزءًا من استراتيجية شاملة لتعزيز الإطار التشريعي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إدخال التعديلات اللازمة على القوانين المحلية لضمان شمولية وفعالية التدابير المتخذة. كما تلتزم دولة قطر بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ونتائج التقييمات المتبادلة، والتي تهدف إلى تطوير أدوات فعالة لرصد المخاطر المالية والتصدي للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. وتواصل قطر العمل بشكل نشط ضمن مجموعة العمل المالي الإقليمية ومنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز التنسيق الإقليمي في مجال مكافحة غسل الأموال، بما يشمل تبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات الرقابية، وبناء قدرات الجهات الوطنية لضمان استجابة فعالة وموحدة للتحديات الأمنية والمالية التي تواجه المنطقة.[1551]

الخاتمة:

تتجلى الجهود الإقليمية لدولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال من خلال التزامها التام بالتوافق مع المعايير الإقليمية والدولية المعتمدة في هذا المجال. فقد حرصت الدولة على إصدار تشريعات محلية متوافقة مع متطلبات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، بما يضمن تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الرقابة على التعاملات المالية، وتعزيز قدرة الجهات الوطنية على مكافحة الجرائم المالية المعقدة. كما يأتي قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام 2019 ضمن هذه الجهود، حيث يشكل جزءًا من استراتيجية شاملة لتعزيز الإطار التشريعي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إدخال التعديلات اللازمة على القوانين المحلية لضمان شمولية وفعالية التدابير المتخذة.

كما تلتزم دولة قطر بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ونتائج التقييمات المتبادلة، والتي تهدف إلى تطوير أدوات فعالة لرصد المخاطر المالية والتصدي للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. وتواصل قطر العمل بشكل نشط ضمن مجموعة العمل المالي الإقليمية ومنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز التنسيق الإقليمي في مجال مكافحة غسل الأموال، بما يشمل تبادل المعلومات، وتوحيد الإجراءات الرقابية، وبناء قدرات الجهات الوطنية لضمان استجابة فعالة وموحدة للتحديات الأمنية والمالية التي تواجه المنطقة.

النتائج:

1. شهدت أساليب غسل الأموال تطورًا كبيرًا، حيث أصبحت أكثر تعقيدًا ودقة، مما يزيد من صعوبة كشفها، إذ يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول مشروعة عبر مراحل متعددة تشمل الإيداع، والتمويه، والإدماج في النظام المالي، ما يعقد مهمة الجهات الرقابية ويستدعي تطوير أدوات متابعة متقدمة.
2. تُسهم عمليات غسل الأموال في إضعاف الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، من خلال تقليل السيولة المتاحة في الأسواق، وتراجع حجم الاستثمارات المحلية، وارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ويضعف استقرار المؤسسات المالية.
3. أظهرت دولة قطر تقدمًا ملحوظًا في مكافحة غسل الأموال عبر تطوير التشريعات الوطنية بشكل مستمر، مثل إصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم (28) لسنة 2002، وتعديله لاحقًا بموجب مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2003، بما يعزز قدرة الدولة على رصد الجرائم المالية وتطبيق العقوبات الرادعة.
4. تولي قطر اهتمامًا خاصًا لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، من خلال الشراكات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود، وتبادل الخبرات والمعلومات، بما يرفع من كفاءة آليات الرصد والوقاية على مستوى المنطقة والعالم.

التوصيات:

1551 محمد الشياظي، لا تزال مصدر قلق عالمي مؤتمر بالدوحة يبحث تحديات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية، الجزيرة، 2020، https://www.ajnet.me/ebusiness.

1. ضرورة تطوير أدوات المراقبة المالية واعتماد التقنيات الحديثة والمتقدمة، مثل التحليل الإلكتروني للمعاملات المالية، لاكتشاف ومتابعة الأموال المشبوهة بكفاءة أكبر.
2. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول والجهات الرقابية لمكافحة غسل الأموال، بما يشمل تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الإجراءات القانونية والتنفيذية لمواجهة الجرائم المالية العابرة للحدود.
3. رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر غسل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، من خلال حملات توعية وتثقيفية تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء.
4. تحديث التشريعات والقوانين بشكل دوري لمواكبة أساليب غسل الأموال الحديثة والمتطورة، وضمان توافق الأطر القانونية الوطنية مع المعايير الدولية، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية المعقدة.

❖ المراجع:

1- أكرم عبد الرازق المشهداني، جهود دولة قطر في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية القضائية، ع2، 2009.

2- بوابة الميزان، قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزارة العدل، دولة قطر، https://www.almeezan.qa/LawArticles.

3- حنان السيد عبد الهادي عبد الحافظ، مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع36، 2021.

4- دانة نبيل شحدة النتشة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2018.

5- دليلة مباركي، غسيل الأموال، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

6- رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي الثالث حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ج2، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مج34، ع5، 2019.

7- زينب العامورة، جريمة غسيل الأموال كصورة من صور الجرائم المنظمة دوليا، مجلة جامعة البعث، مج45، ع1، 2023.

8- زينب حامد أمين السامراني، الأثار الاقتصادية المترتبة على عمليات غسيل الأموال ودور الاقتصاد الإسلامي في معالجتها، مجلة مداد الآداب، مج12، ع26، 2022.

9- الشيماء مبارك خليفة الدوسري، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية، جامعة قطر، كلية القانون، 2020.

10- عبد الله يوسف العبيدلي، إضاءات على القانون رقم " 20 " لسنة 2019 م، بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر :غسل الأموال طريقته، مصادره، العقوبة، جهود دولة قطر في مكافحته، المجلة القانونية، مج18، ع4، 2023.

11- عثمان محمد الديدة، الآليات القانونية لمكافحة جريمة غسيل الأموال، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

12- غسان ابوميس، جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2029.

13- قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الميزان: البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل، دولة قطر، 2019، https://www.almeezan.qa.

14- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التشريعات، قانون رقم (20) لسنة 2019، بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2023، http://www.namlc.gov.qa/legislations.html.

15- محلف عبد الله محلف العنزي، الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، مج2، ع2، 2021.

16- النائب العلم: قطر نجحت في بناء نظام ناجح لمكافحة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الشرق، الدوحة موقع الشرق، 2024، https://al-sharq.com/artic.